

الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 401

تاريخ القرار: 21 جوان 2024

2024/06/21

شهادة القضاة الكضاة
العدل الصنف بتونس
20.374.363
بسم الله الرحمن الرحيم

ق رار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 21 جوان 2024 القرار عدد 401 في مادة التدابير الوقائية طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: عمارة أورنج تونس شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "أورنج تونس" بموجب مطلب التدابير الوقائية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 ماي 2024 والمضمن تحت عدد 401، قيام شركة "أوريدو تونس" بممارسة غير مشروعة تتمثل بيع شرائح النداء مسبقا الدفع مجانا وهو ما يشكل حسب ادعائها خرقا لمقتضيات قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 المؤرخ في 6 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم الذي اوجب في فصله الأول فقرة 6 "توظيف معلوم لا يقل عن دينارين عند اقتناء الشريحة الواحدة والامتناع عن توزيع شرائح الهاتف الجوال مجانا"، معتبرة أن هذه الممارسة من شأنها تكريس منافسة غير مشروعة لاستقطاب حرفاء جدد على حسابها وهو ما يشكل ضررا يستوجب تدخل الهيئة لوضع حد لمثل هذه الممارسات وانتهت لطلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد شركة "أوريدو تونس" ترويج عرض تمكن من خلاله حرفائها من شريحة مجانية مخالفة بذلك الأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة

وإعمال أحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات وحملها على الإيقاف الفوري لمثل هذه الممارسات إلى حين البت في أصل النزاع.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

1/ نظيرا من محضر معاينة، محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ مراد بالشيخ العربي بتاريخ 22 ماي 2024 ومضمن تحت عدد 2118 تضمن معاينة ما يلي:

- توجه عدل التنفيذ صحبة مساعدته إلى نقطة بيع تابعة لشركة "أوريدو تونس" كائنة بالفضاء التجاري Geant وبسؤاله المكلفة بالبيع عن شرائح الهاتف الجوال المتوفرة لديها اجابت بانه يمكن اقتناء شريحة مجانية ويجب شحنها في المرة الأولى بمبلغ دينارين وتحتوي على مبلغ دينارين ثانيين ليصبح المبلغ الجملي للرصيد أربعة دنانير يمكن استهلاكهما عن طريق المكالمات والأترنات.
- تسليم مساعدة عدل التنفيذ بطاقة تعريفها الوطنية للمكلفة بالبيع التي تولت تصويرها عن طريق طابعة وسلمتها علبة من الورق المقوى مغلقة تحمل علامة أوريدو وتحمل ملصقة من الخارج بها أرقام Kit Code: 20200303899151-ICCID 950232941514 كما لم تطلب المكلفة بالبيع الإمضاء على أي وثيقة ولم تسلمهم أي عقد.

رد المدعى عليها

حيث دفعت الشركة المطلوبة بان محضر المعاينة سند الدعوى قاصر عن إثبات إدعاءت خصيمتها، ذلك ان عدل التنفيذ قام برفقة مساعدته باستجواب المكلفة بالبيع ليقوم الدليل على صحة ادعاءات العارضة، في حين أن تحرير محاضر الاستجواب وتلقي الشهادة هي من الاختصاص الحصري لعدول الإتهاد وهو ما يجعل دعوى الحال مجردة، كما تمسكت من جهة أخرى بعدم تقديم الشركة المدعية لأي معطى يفيد حصول أضرار لها وهو ما يجعل مطلب التدابير مفتقدا لعنصر التأكد وتفادي الضرر المحقق الذي لا يمكن تداركه وانتهت لطلب رفض المطلب.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع101 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عد3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد3 عدد الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 27 ماي 2024، والمتضمن طلبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد شركة "أوريدو تونس" ترويج عرض يمكن من خلاله حرفائها من شريحة مجانية مخالفة بذلك الأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة وإعمال أحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات وحملها على الإيقاف الفوري لمثل هذه الممارسات إلى حين البت في أصل النزاع..

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 ماي 2024 والتي وجهت بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب الإيقاف الفوري للممارسة المنسوبة للشركة المدعى عليها والمتمثلة في ترويجها لعرض تمكن من خلاله حرفائها من الحصول على شريحة هاتف جوال مجانا وهو ما يشكل مخالفة لأحكام قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 المؤرخ في 6 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات

عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم الذي اوجب في فصله الأول فقرة 6 "توظيف معلوم لا يقل عن دينارين عند اقتناء الشريحة الواحدة والامتناع عن توزيع شرائح الهاتف الجوال مجانا"

وحيث أدلت العارضة تأييدا لدعواها بمحضر معاينة، محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 22 ماي 2024 وثقت عبره تصريحات للمكلفة بالبيع الموجودة بنقطة بيع تابعة لشركة "أوريدو تونس" مفادها وجود عرض تجاري "يخول للحريف اقتناء شريحة مجانا يجب شحنها في المرة الأولى بمبلغ دينارين كما تحتوي على مبلغ دينارين ثانيين ليصبح المبلغ الجملي للرصيد أربعة دنانير يمكن استهلاكهما عن طريق المكالمات و الأنترنات"، كما تم معاينة عملية تسليم مساعدة عدل التنفيذ بطاقة تعريفها الوطنية للمكلفة بالبيع التي تولت تصويرها عن طريق طباعة وسلمتها علبة من الورق المقوى مغلقة تحمل علامة أوريدو وتحمل ملصقة من الخارج بها أرقام 950232941514 ICCID - Kit Code: 20200303899151 كما لم تطلب المكلفة بالبيع الإمضاء على أي وثيقة ولم تسلمهم أي عقد.

وحيث دفعت شركة "أوريدو تونس" بأن محضر المعاينة سند الدعوى فاقد لحجته القانونية باعتبار أن موضوعه تعلق بعملية استجواب للموظفة المكلفة بالبيع في حين ان إجراء الاستجوابات وتلقي الشهادات يرجع بالاختصاص قانونا لعدول الإشهاد.

وحيث ولئن تضمن محضر المعاينة سند القيام توثيقا لتصريحات ممثلة عن شركة أوريدو تونس بنقطة البيع موضوع المعاينة غير انه لم يتم توثيق عملية الشراء الفعلية لشريحة الهاتف الجوال في صلب تلك المعاينة كما لم يتم تفعيلها بصورة تثبت المخالفة المنسوبة للشركة المطلوبة ضرورة ان عدل التنفيذ لم يقم بالتنصيص صلب المحضر على محتوى المغلف الذي تم تسليمه لمساعدته و عدم ذكره إن كانت عملية البيع بمقابل أو مجانية و عدم توثيقه لخطوات تفعيل شريحة الهاتف الجوال، وهو ما يجعل محضر المعاينة قاصرا عن إثبات المخالفة المنسوبة للمدعى عليها المتمثلة في ترويج شرائح الهاتف الجوال مسبقا الدفع مجانا.

وحيث وتبعاً لما سبق بيانه بات المطلب المقدم من المدعية مجرداً و غير ذي موضوع واتجه التصريح برفضه.

ولهذه الأسباب

وعملاً بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر الميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر الميساوي

ع

